مستقبل سوريا

شكلت المواجهة الدولية في سوريا بقيادة الولايات المتحدة الامريكية تغييراً جوهرياً خلال الأسابيع الأخيرة الماضية منذ أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 31 اغسطس 2013م عن ان نظام الرئيس بشار الأسد استخدم السلاح الكيميائي ضد المدنيين، وأن العقاب المناسب هو حملة عسكرية دولية على سوريا وجيشها .. وبعد اسبوعين أعلن وزيرا الخارجية الأمريكي والروسي عن خطة لنزع السلاح الكيميائي السوري، ولاحقاً اتخذ قرار في مجلس الامن لتطبيق الخطوة، وبالتالي فإن خيار الهجوم العسكري الأمريكي أصبح غير متاح أو مستبعد أمام قبول جميع الأطراف بحل نزع السلاح الكيميائي السوري المزعوم.

وبين تصريح الرئيس أوباما عن عملية ردع عسكري وبين هجر هذا الخيار مقابل نزع السلاح الكيميائي السوري، طرأ تحول دراماتيكي في موازين القوى بين العناصر المتقاتلة على مستقبل حكم سورية، وعلى نحو ساخر جعلت تلك الخطوة الرئيس بشار الأسد كامل الشرعية، وبمثابة شريك للأسرة الدولية في تطبيق القرار لنزع السلاح الكيميائي السوري، وبالتالي شطب وانتفاء كل تلك الجرائم التي ادعتها الولايات المتحدة على النظام السوري ضد شعبه خلال أكثر من سنتين ونصف السنة.

وبالتالي وبحسب هذه المتغيرات نجد أن التحالف الوطني السوري والجيش الحر فقدا دفعة واحدة مكانتهما في صدارة القوى المعارضة، حيث أن التأثير المركزي لهذه المعارضة هي المساعدات الغربية خاصة الامريكية، وكذا التحالف الاقليمي لتركيا والأردن التي كانت تأمل سقوط حكم الرئيس بشار الأسد.

وبالتوازي فإن هذه المتغيرات على المشهد السوري اعلنت جحافل جماعات الجهاد المتطرفة التي تعمل بشكل مستقل ولا تخضع للإدرارة الامريكية أو الإقليمية من دول الجوار السوري، ولا تأتمر أيضاً بإمرة المعارضة السورية التي مقرها خارج سورية، اعلنت عن أجندتها الصريحة ووجودها على الأرض السورية، وبدأت العديد من الجماعات الجهادية المتطرفة في البروز وتقديم نفسها في العمل الميداني على الأرض مثل «دولة الاسلام في العراق والشام» و«التحالف» مثل «التحالف الاسلامي» الذي تشكل في سبتمبر الماضي، وتضم اكثر من 10 تنظيمات فيها «جبهة النصرة» و3 كتائب من المقاتلين انسحبوا من الجيش السوري الحر.. ووجه الانشقاق في أوساط قوات المعارضة ضربة شديدة الى مبادرة انعقاد مؤتمر جنيف الثاني بإعلان الجماعات الاسلامية المتشددة، أن المعارضة لا يمكن أن يمثلها إلا أولئك الذين ضحوا بأنفسهم في الكفاح».

والى جانب ذلك وقعت جماعات المعارضة الكبرى والمهمة على «البيان» رقم (1) اتخذوا فيه عملياً قرارين:

(1) التحالف الوطني السوري الذي يستقر ويعمل من خارج سوريا (وتمويله الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة)، وبرئاسة أحمد الجربا، ورئيس ما يسمى بالحكومة الانتقالية أحمد طعمه، ليس شرعياً ولا يمثل قوى المعارضة داخل سوريا، (2): الاعلان عن تأييدهم لقيام خلافة اسلامية، تستند، والرفض التام لقيام دولة ذات طابع علماني، ليبرالي وديمقراطي، مما يعني عملياً أن هذه القرارات تشكل رفضاً تاماً لتفويض وتمثيل زعماء المعارضة في المنفى.

وبحسب محللين وبالتوازي مع تلك المتغيرات، فإن قوات المعارضة المتشددة وفي ضوء ضعف كتائب الجيش السوري الحر، قررت تغيير استراتيجية العمل لديها، وبدلاً من تركيز الجهود على احتلال المزيد من المناطق التي تحت سيطرة نظام الرئيس بشار الأسد، قررت تثبيت سيطرتها في المناطق التي لا يوجد فيها اهتمام أو سيطرة فاعلة للنظام، وبالتالي نشأت عملياً جبهات عمل للجماعات المتطرفة «التحالف الشمالي» و«الجبهة الجنوبية»، وتؤدي كثرة القوات العاملة ذات المصالح المتضاربة الى مواجهات بين الجماعات الجهادية من جهة والجيش الحر من جهة أخرى، فهي وان اتفقت على اسقاط نظام الرئيس بشار الاسد إلا أنها تختلف اختلافاً كبيراً على شكل الدولة.

وعلى نحو عام فإن الجمهور السوري في الداخل والخارج في أغلبيته العظمى يعارض بشكل مطلق سيطرة الجماعات المتطرفة، ويسود وسطها القلق الشديد من ترسيخ مواقعها وتحولها من جماعات مقاتلين الى حكام محليين ومسؤولين.

وإن كانت الجماعات المتطرفة هي المستفيد الأكبر من المتغيرات الاخيرة على المشهد السوري، فإن غالبية الناشطين من الجمهور السوري على مواقع التواصل الاجتماعي يجمعون ايضاً على أن هذه المتغيرات الدراماتيكية تؤكد على حقيقتين: الأولى: أن الولايات المتحدة لا تعتزم المساعدة في تصفية شبكات تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية المتطرفة في سوريا، والثاني: ان الرئيس بشار الأسد حصل على بوليصة تأمين لنظام حكمه، وهناك من يقول إن الروس والامريكيين اتفقوا على أن يبقى نظام الرئيس بشار الأسد حتى العام 2016م كونه الأجدر في المساهمة مع الأسرة الدولية على التخلص من السلاح الكيميائي المزعوم من جهة، والوقوف في وجه الجماعات المتطرفة ومحاربتها من جهة أخرى.

مصر تتجه لإدراج "الإخوان" منظمة إرهابية

أعلن الدكتور أحمد البرعي، وزير التضامن الاجتماعي المصري، أن الحكومة تتجه لإعلان جماعة "الإخوان المسلمين" منظمة إرهابية خلال الفترة المقبلة. مؤكداً على ضرورة تقنين وضع بعض الحركات السياسية مثل "6 إبريل" وغيرها حتى لا تتكرر مأساة الإخوان مرة أخرى.

وفي سياق متصل أجّلت محكمة القضاء الإداري بجلستها المنعقدة، الثلاثاء الماضي، برئاسة المستشار محمد قشطة، مجموعة من الدعاوى القضائية المقامة من النائب البرلماني المهندس حمدي الفخراني، وآخرين بإدراج جماعة الإخوان المحظورة وحركة حماس على قوائم المنظمات الإرهابية لجلسة يوم 17 من شهر ديسمبر المقبل لتقديم الأوراق والمستندات.

واستندت الدعاوى إلى تورّط الحركة والجماعة علناً في أعمال إرهابية تشكل خطراً على الأمن القومي للبلاد، وأن حركة حماس تورّطت في فتح السجون أثناء ثورة 25 يناير ودعمت جماعة الإخوان في اعتصام رابعة العدوية.

وطالب مثقفون مصريون وأحزاب وحركات سياسية الحكومة في وقت سابق بإدراج "الجماعة" كمنظمة إرهابية تهدد الأمن والسلم المجتمعي على خلفية أحداث العنف والأعمال الإرهابية التي تشهدها البلاد منذ منتصف شهر أغسطس الماضي عقب فضّ اعتصام أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي بميداني رابعة العدوية ونهضة مصر.

حكومة «الإخوان» في تـــونس تترنح

< شهدت تونس خلال الفترة الاخيرة تصاعداً كبيراً في العمليات الارهابية خاصة في المناطق الحدودية مع الجزائر.

وعاد ملف محاربة الارهاب الى السطح من جديد وعلى طاولة النقاش بين الأوساط السياسية التونسية، وسط اتهامات من قبل جهات أمنية ونقابية والمعارضة، وكذا من بعض المحللين للحكومة التي يقودها «حزب النهضة الاسلامي» بالتساهل في محاربة الارهاب، مستندين في ذلك الى وجود تشابك بين الجماعات المتطرفة وبعض قيادات النهضة.

ويرى محللون سياسيون تونسيون أن حركة النهضة الحاكمة تتحمل مسؤولية كبيرة في انتشار الحركات المتطرفة او الجهادية.

ويستندون في ذلك على أن رئيس حركة النهضة الحاكمة راشد الغنوشي يعتبر هؤلاء الشباب السلفي بمثابة أبناء حركة النهضة.

ويشير بعض المحللين الى وجود تشابك في القاعدة بين النهضة والجماعات السلفية، حيث يرون أنها وجدت أرضية خصبة لتتحرك خاصة من ناحية التشجيع الذي وجدته من رموز النهضة ممن يحسبون على الخط المحافظ الذين كانت خطاباتهم وتصريحاتهم تصب في المعين الفكري للجماعات الدينية المتشددة.

ويرجع المحلل السياسي التونسي منذر ثابت، تصاعد العمليات الارهابية التي تقف وراءها جماعات متشددة التي كونها استفادت من حالة التراخي الأمني ومن غض طرف السلطة السياسية التي تقاسمها نفس الأرضية العقائدية.

ويعزون ايضاً أن الأوضاع الراهنة في تونس أعطت الفرصة للجماعات المتشددة لتعيد بناء هيكلها التنظيمي ولتنتقل لاحقاً لإعلان حربها على المجتمع والدولة.

ويشير ثابت الى وجود تنامي نشاط الجماعات المتشددة بصفة ملفتة بعد صعود الاسلاميين للحكم، ما جعلهم لا يتورعون عن استخدام العنف الذي وصل حد الاغتيالات السياسية، والذي أخذ منعطفاً خطيراً من خلال استهداف عناصر الجيش والأمن على وجه الخصوص.

وبحسب المحللين التونسيين فقد ترافق التساهل تجاه نشاط الجماعات المتشددة مع حصول تفكيك وإضعاف المؤسسة الأمنية والذي تعمق أكثر مع وصول الاسلاميين للسلطة، ما أدى الى وجود أرضية مناسبة لتحرك هذه الجماعات خاصة بعد سقوط النظام الليبي وتدفق السلاح الى البلاد.

وفي المحصلة يرجع المحللون التونسيون انتشار وتصاعد الارهاب وتنامي الجماعات المتشددة في تونس الى ضعف وهشاشة الوضع الأمني بعد الثورة ووصول حركة النهضة الاسلامية الى سدة الحكم، وهو ما مكن هذه الجماعات الارهابية من إدخال وتخزين السلاح وتعبئة الشباب وتدريبهم والشروع في الاغتيالات التي طالت عسكريين وأمنيين وسياسيين، فضلاً عن استهداف وضرب المواقع العسكرية والامنية ومؤسسات الدولة ومرافقها الحيوية.

الجزائر.. إصلاحات دستورية قبيل انتخابات 2014م

< أكد رئيس حزب جبهة التحرير الوطني الحاكمة في الجزائر عمار سعيداني أن الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة يريد الإسراع بإجراء إصلاحات دستورية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية عام 2014م، وذلك بغية إنهاء دور المخابرات كلاعب مؤثر في السياسة.

ويعتبر أي تحدٍ لجهاز الاستعلامات والأمن (المخابرات) قد يكون بمثابة هزة كبرى في الجزائر، حيث يرى مراقبون أن جهاز المخابرات يحكم من وراء الكواليس من خلال نخبه بجبهة التحرير الوطني منذ استقلال الجزائر عن فرنسا عام 1962م.

وقال سعيداني في تصريحات صحافية (السبت) إن الرئيس بوتفليقة عازم على إنشاء «مجتمع مدني» وتقييد النفوذ لجهاز المخابرات، وأوضح أن «الإصلاحات الدستورية ستضع تعريفات واضحة لأدوار جهاز الامن والجيش».

وكان حزب جبهة التحرير الوطني قد أعلن الاسبوع الماضي أن عبدالعزيز بوتفليقة (رئيس الجمهورية الحالي) مرشحه لولاية رابعة في الانتخابات الرئاسية المقررة في ابريل العام 2014م.

ولا يعرف الجزائريون بعد من سيكون المرشحون للرئاسة.. ورغم وجود أكثر من (100) حزب سياسي تنشط في البلاد، الا أنها لم تعلن حتى الآن أي مرشح لها، ولا توجد أمام المرشحين الآخرين أي فرصة لمنافسة عبدالعزيز بوتفليقة الذي يتمتع بشعبية كبيرة وسط شعبه الجزائري الذي لم يجرفه تيار ما يسمى بـ«الربيع العربي» الذي أطاح بعدد من الأنظمة في المنطقة، فضلاً عن ذلك يتمتع الرئيس بوتفليقة بإجماع كامل وسط حزبه جبهة التحرير الوطني الحاكم.